قانون جديد لجدولة القروض المتعثرة واعتماد أصل الدين مع إلغاء الفوائد والغرامات التي تجاوزت أصل الدين بما يخالف القانون.

وأشار الشهابي إلى أن عدم تفعيل القرار رقم ٤٠٥/ج الصادر عن وزارة المالية بتاريخ ٢٠١١/٨/١٨ وإصدار التعليمات التنفيذية له الخاص (كلياً أو جزئياً) برد الرسوم الجمركية والضرائب الأخرى المستوفاة عن المواد الأجنبية الداخلة في صنع المنتجات الوطنية وذلك عند إعادة تصديرها إلى الخارج، مؤكداً أنه أمر لابد من إيجاد حل له، منوهاً بأن عدم إصدار مرسوم لمعالجة التشوهات الجمركية لجميع البنود ذات الإشكالية ينعكس بطريقة غير صحيحة على القطاع الصناعي، لافتاً إلى أن رسم الإنفاق الاستهلاكي يفرض على المنتج الوطني ولا يفرض على المنتج المستورد خاصة في ظل ارتفاع تكاليف الإنتاج وعدم وجود منافذ تصدير وتطبيق العقوبات الاقتصادية على عمليات تمويل الأموال واستيراد مستلزمات الإنتاج وعدم استقرار سعر الصرف.

جدولة القروض ضرورة!

وذكر الشهابي أن ارتفاع تكلفة الإقراض تعوق الصناعيين عن إعادة إصلاح ما دمرته الحرب واستيراد خطوط إنتاج جديدة تواكب التطور وإدراج الآلات الصناعية والمواد الأولية الداخلة في الإنتاج الصناعي ضمن قائمة تمويل المواد الصادرة عن مصرف سورية المركزي.

وركز الشهابي في حديثه على أن من جملة المطالب التي يجب على الجهات المعنية إعادة النظر فيها تأجيل أقساط القروض المستحقة على الصناعي وإيجاد صيغة إعادة جدولة القروض وحسم الفوائد التي تضمن حق الصناعي والمصرف والأهم – حسب الشهابي – الطلب من الجهات المعنية رفع رسوم الضريبة الجمركية على المنتجات الصينية المستوردة بنسبة تؤدي لتنشيط المنتج المحلي وترفع قدرته التنافسية وفي الوقت ذاته لابد من تخفيض الضريبة على المواد الأولية المستوردة على المعدات الصناعية لأن جميع العدد الصناعية مستوردة من قبل التجار وبالتالي غير معفية.

> تكلفة الإقراض تعوق الصناعيين عن إعادة إصلاح ما دمره الحرب

تأهيل المناطق الصناعية

ومن جملة قضايا القطاع الصناعي أشار الشهابي إلى ضرورة أن تقوم وزارة الإدارة المحلية بإعادة تأهيل المناطق الصناعية وتسهيل إجراءات الترخيص الإداري بشكل دائم للتجمعات الصناعية الموجودة سابقاً قبل قرار إيجاد المدن الصناعية وخاصة تعديل مرسوم الترخيص الإداري للمنشآت القائمة خارج المخطط التنظيمي والعمل على اعتبار هذه المنشآت ضمن التجمعات الصناعية وكذلك تعديل القرار رقم /٢٦٨٠/ لعام ١٩٧٧وقرار المكتب التنفيذي /١٠٢/ لعام ٢٠١٥ المتضمن الترخيص الإداري لصناعات الصنف الثالث.

ودعا الشهابي الجهات الوصائية إلى أهمية إنارة الطرقات الرئيسية والفرعية في المناطق الصناعية بالطاقة البديلة وإنارة الشوارع داخل مدينة الشيخ نجار الصناعية وإزالة الأنقاض وترميم وتزفيت الطرقات وإعادة تأهيل الأرصفة بجميع المناطق الصناعية فيها وإنشاء محطات معالجة المياه الصناعية الناتجة عن الصناعة.

كما طالب بالإسراع في إيصال المياه الصناعية إلى المدينة الصناعية – الشيخ نجار– وإعادة تأهيل الطريق الواصل من مدينة حلب إلى المدينة الصناعية من تزفيت وإنارة وإزالة الحواجز على الطريق وداخل المدينة الصناعية غير المجدية والتركيز على تأمين عدد أكبر من باصات نقل لخدمة الفئات الثلاث.

إضافة إلى إيصال شبكة مياه الشرب للمعامل في منطقة الشقيف الصناعية والتأكيد على المطالبة بإقامة مركز إطفاء لمنطقة الشقيف الصناعية إضافة إلى إزالة المخالفات المتعلقة بإشغال الطرقات العامة والأرصفة بكميات ضخمة من الحديد والمخلفات في المناطق الصناعية.

وأكد على ضرورة إعادة مخفر لمنطقة التيارة الصناعية نظراً للأهمية والتركيز على تنظيف أوتستراد طريق تيارة من الأحجار والأتربة والركام، كما طالب بإزالة الأنقاض والأبنية الآيلة للسقوط حرصاً على السلامة العامة في منطقتي الكلاسة والقاطرجي.

الحد من التهريب..

وأوضح الشهابي أنه لابد لوزارة الصناعة من إصدار تشريعات وقوانين تحمي المنتج السوري وتحد من الاستيراد والتهريب والعمل على تحسين جودة القطن المغزول المنتج لدى المؤسسة العامة للصناعات النسيجية وإصدار قرار يقضي بمنع استيراد الأقمشة النسيجية والمطرزات التي تنتج محلياً والمطالبة بنسبة إعادة تصدير للأقمشة والخيوط.

وأشار الشهابي إلى ضرورة تأمين القمح القاسي للمطاحن المرخصة أصولاً خاصة أن الطاقة الطحنية تبلغ أكثر ٧٠٠٠ طن يومياً.

ودعا الشهابي إلى توطين صناعة الآلات وحمايتها، مشيراً إلى أن عدم التنسيق بين وزارة الزراعة وغرف الزراعة ومكتب الزيتون في المحافظات حرم سورية من الإعفاءات التي تمنح سابقاً للاستيراد الزيتون من قبل الاتحاد الأوروبي. وتم فرض ضريبة يورو و٣٠ سنتاً عن كل لتر ما يعني خروجنا من أسواق زيت الزيتون في السوق العالمي، مؤكداً على تعديل مواصفات صابون الغار والصابون البلدي وذلك بتشكيل لجنة من مصنعي صابون مع وزارة الصناعة مع صيانة محطة تعبئة الغاز في منطقة التيار.

وحول مشاركة غرفة صناعة حلب قال رئيس اتحاد غرف الصناعة السورية ان مشاركة الغرفة في معرض دمشق الدولي الدورة بدوته ٦١ لاباس في هذا العام بلغت المساحة نحو ٤٧٥ م عن القطاع النسيجي وبمساحة١٣٨ م عن القطاع الهندسي وبمساحة ٦٣ م عن القطاع الغذائي.

واشار الشهابي الى انه بلغ عدد المشاركين ٥٧ شركه صناعيه من حلب.

ولفت الى انه وبعد انتهاء معرض دمشق الدولي سوف يقام معرض خان الحريري التخصصي للالبسة والنسيج.

واعتبر الشهابي ان مشاركة اتحاد غرف الصناعة في معرض دمشق الدولي بدورته الحاليةاكتسبت أهمية خاصة لكونها تأتي مع بدء عودة دوران عجلة الإنتاج في حلب نتيجة انتصارات الجيش العربي السوري وتتويجا لصمود أهلها وحفاظهم على صناعاتها التي بقيت قائمة رغم كل ما تعرضت له المدينة من استهداف إرهابي ممنهج.

> مطلوب تشريعات وقوانين تحمي المنتج السوري..... وتحد من الاستيراد والتهريب